

تراجعت 12.8 نقطة.. وقيمة التداولات ضعيفة وصلت إلى 25.7 مليون دينار

البورصة: خيبة أمل في... نهاية السنة

كتب المحرر الاقتصادي

ودّع أمس سوق الكويت العام 2012 على خسارة، إذ تراجع المؤشر السعري 12.8 نقطة بعد أن كان قد انخفض أكثر من 25 نقطة خلال تداولات الجلسة، إلا أنه في وقت المزاك قص الخسائر، وتراجعت قيمة التداول إلى 25.7 مليون، ما يشير إلى عدم وجود رغبة شرائية لدى المتداولين، إضافة إلى عدم وجود اقفالات مميزة في نهاية السنة.

وتكرر السوق أمس سيناريو جلسة أول من أمس، حيث كانت التداولات مئة للغاية، ولم تشهد أي تطورات ايجابية أو حركة شراء، بل تعرضت إلى موجة بيع شملت العديد من الشركات القيادية وبعض الشركات إلى خيبة.

خيبة أمل

ووصف المراقبون جلسة أمس بأنها مخيبة للأمل ولم تحقق أي تقدم ملموس، بل أنها زادت الشكوك حول أداء السوق في المرحلة المقبلة، ما لم تحدث مفاجآت وتغير مسار واتجاه السوق.

وأضاف المراقبون أن الجلسة ما قبل الأخيرة أعطت إشارات سلبية، وهذا ما ظهر وأضحأ في جلسة أمس.

وقال المراقبون أن جلسة أمس كانت هادئة للغاية، ولم تشهد تداولات كبيرة، مؤكدين أن الشركات التي لم ترتفع خلال الأيام الماضية تعرضت إلى عمليات بيع أمس. وكان سوق الكويت تعرض لمنتصف الأسبوع الماضي إلى «انكسار» بهبوط 36.6 نقطة،

بعدما تجاوز المؤشر السعري خلال فترة التداول أكثر من 50 نقطة، فيما تراجعت قيمة السيولة إلى 24 مليون دينار وفي قيمة مدنية بعدما كان السوق قد تجاوز حاجز 50 مليون دينار، وواصل السوق تراجعاته حتى في آخر جلسة من العام الماضي.

وزال شبح الهبوط بارتفاع جلسة الأربعاء بعدما أعطى السوق اشارات ايجابية واضحة، حيث أنه ومنذ جلسة نهاية الأسبوع الماضي تراجع، وواصل التراجع مع نهاية الأسبوع الماضي.

وقال مراقبون أن سوق الكويت لم يتمكن من الاستمرار في تسجيل المكاسب الأسبوعية مؤشراًه الثلاثة حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة وذلك في ظل ضغوط بيعية شملت عددا من الأسهم القيادية والصغيرة.

ورأى المراقبون أن عمليات البيع سيطرت على مجريات التداول خلال معظم جلسات الأسبوع الماضي حيث شملت الضغوط البيعية العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة، فيما شهدت بعض

الأسهم عمليات شراء الثلثانية مكنت المؤشرات من تقليل حجم خسائرها كما استمرت عمليات المضاربة الايجابية والتي تسطر على عدد من الأسهم الصغيرة في التأثير على حركة التداول خلال الأسبوع.

وزاد المراقبون أن السوق تلت أيضا دعما محدودا من عمليات التجميع التي اتجهت إليها بعض الجامع الاستثمارية في السوق والتي تسببت في ارتفاع أسعار بعض الأسهم.

وذكر المراقبون أن السوق شهد هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 14.46 في المئة

2013 سيكون عام الحسم للمستثمرين والمؤشرات

الفيلكاوي: البورصة إلى تحسن إذا صدقت التصريحات الاقتصادية

■ المضاربون حققوا أرباحاً خلال العام الماضي من خلال العمليات العشوائية

■ البورصات الخليجية تتحرك وفق مسارات محدودة

قال الخبير الاقتصادي والمحلل الفني بسوق المال إبراهيم الفيلكاوي أننا لثنا في الفترة أنه لن يكون الأفضل حالاً من سابقه، ولكن من الممكن أن يتحسن قليلا وهو ما يشهد مضاربيا فقد قام السوق بتعويض ما خسره في عام 2011.

وأضاف الفيلكاوي: تعتبر سنة 2012 سنة التصريحات الحكومية بامتياز حيث تعتبر بعض تصريحات 2012 تصريحا ذهبي كانت سببا كبيرا بخسارة المضاربين بالبورصة الكويتية وفي حالة قياسها وإسقاطها قنيا فإننا نرى أن هذه التصريحات قد ساعدت على تصريف ما تم تجميعه في عام 2011 أو على الأقل ساعدت ويشكل كبير في بعض عمليات المضاربة الشرسة والتي لا يحسن أغلب المضاربين الدخول فيها مما أدت إلى خسارته بشكل كبير وفقدان الثقة بالسوق.

واصل حديثه: على غرار ما ذكر فقد ربح كثير من المضاربين من خلال بعض العمليات العشوائية في عام 2012 ليس بسبب جودة السوق أو تخطيه للعقبات السلبية وإنما كان ذلك بسبب دخول بعض المضاربين الكبار والتي اقتصر دخولهم على بعض الأسهم لرفع قيمتها السوفلية والتي كانت تدار باتفاقات خلف الكواليس دون

تحرك يذكر من إدارة السوق سوى بالسؤال العذري عن سبب المضاربات والارتفاعات الغربية والتي دائما ما يكون جواب أصحابها بالطبيعي ودون أسباب مالية أو تغيير مؤشر على ميزانية الشركة وما زالت العمليات المضاربة مستمرة وستستمر على مجاميع أخرى لم يحالفها الحظ وذلك لاستدراج المضاربين إليها ورفع قيمها السوقية وستكون مسؤولية المضارب برافقة السوق ككل لمعرفة أي مجموعة يقع عليها لاختيار للدخول فيها والدخول بمغامرة جديدة في عامه الجديد.

وتوقع أن يكون 2013 عام الحسم المورسوي ليس على الكويت فحسب وإنما على المنطقة بشكل عام، حيث لا زلنا نسمع عالميا عن الركود الأمريكي،

وكذلك المشاكل الأوروبية ومنطقة اليورو وخليجيا فإن أغلب البورصات الخليجية تتحرك وفق مسارات محسورة جدا وتعتمد على القرارات التي تصدر من خلال حكوماتها. وبالنسبة للبورصة الكويتية تحديدا فتوقع الفيلكاوي أن تستمر الخصريحات الذهبية في الترقق طالما أن المعيار الحكومي والطاقم الإداري للحكومة لم يتغير سوى بتغيير الأمانات وأسلوب القرار فعام 2013 لن يكون أفضل أيضا ما لم نر تفعل صحيح للقوانين وإعادة النظر في البيئة المؤسسية في الكويت، كذلك مع فتح الأبواب مرة أخرى للاستثمار الأجنبي ورجوع السيولة الأجنبية إلى السوق بعد هجرتها حيث تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن الكويت تعتبر بيئة طاردة إلى المواطن أخرى.



إبراهيم الفيلكاوي

وتابع: ما زلنا نعاني من طلب تخفيف السوق للشركات الورفية والتي لم تر أية افلاسات ماليا والتي لم تر أية افلاسات لهذه الشركات منذ الأزمة المالية 2008 وحتى اليوم رغم تعثر أغلبهم بما يزيد عن 75 في المئة من رأس المال فنحن بحاجة إلى عمليات دمج أفضل وما يحدث حاليا هو لعب على أكتاف المضارب والمستثمر الصغير من عمليات تخفيض لم زيادة في رأس المال للشركة، كما هو بحاجة أيضا إلى محاسبة أعضاء مجالس الإدارات ممن يقدمون استقالاتهم ويكون الضحية هنا صفار المضاربين حين يتم شراء كمية هذا العضو في ارتفاعات السهم الوهمية وبالتالي يكتشفون أن ارتفاع السهم ناتج عن بيع أسهم هذا العضو وخروجه من الشركة وأمام سرأي ومسح من إدارة السوق دون وجود أي محاسبة قانونية له كما حدث على بعض الشركات أخيرا.

وذكر أنه وبشكل عام فحين نحتاج إلى تفعيل صحيح لقوانين الهندة الغائبة وتفعيل صحيح للمخفلة الوطنية كصانع سوق حقيقي وليست محفلة مضاربية على افتراض أنها فعلا موجودة بالسوق الكويتي ولم ترسخ حركتها لدعم بعض الجامع المتنفذ في الكويت فإذا توافرت كل هذه العوامل فإننا سنرى الأفضل في العام الجديد.

في ما يتعلق بقطاع الأسهم التشغيلية وفي مقدمتها البنوك التي شهدت أسهمها ارتفاعات إلا أن تعاملات الأسبوع الماضي عكست تحركات هادئة على الأسهم الثقيلة عامة، وهذا ما كان واضحا في آخر جلسة.

وواصل: إن تداولات الأسبوع الماضي شهدت أداء مخيبا على شريحة الأسهم الصغيرة والمتوسطة مع استمرار نشاط بعض المستثمرين في لجاء بناء مراكزهم المالية مع قرب انتهاء العام.

مؤشر «كويت 15» وانغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 4.29 نقاط في نهاية تداولات أمس ليبلغ مستوى 1009.09 نقاط.

وانغلق المؤشر السعري على تراجع قدره 12.86 نقطة ليلبلغ مستوى 5934.28 نقطة كما انغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 1.71 نقطة عند مستوى 417.65 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 159 مليون سهم بقيمة بلغت حوالي 25.7 مليون دينار كويتي عبر 3399 صفقة تجارية.

وحقق سهم «دواجن» أعلى مستوى بين الأسهم الاربعة مرتفعاً بنسبة 9.09 في المئة تلاه سهم «إسكان» بارتفاع 7.69 في المئة ثم سهم «م الأعمال» بنسبة 6.38 في المئة.

وسجل سهم «الولة» أكبر تراجع بين الأسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 7.81 في المئة تلاه سهم «إسكان» متراجعا بنسبة 7.25 في المئة ثم سهم «الغار» بنسبة تراجع بلغت نحو 5 في المئة.

الصالح رئيساً لمجلس «لؤلؤة الكويت»

أعلنت شركة لؤلؤة الكويت العقارية أنه قد تم قبول استقالة محمد حيات رئيس مجلس الإدارة وممثل شركة أي ون التجارية وتم انتخاب خالد الصالح رئيساً لمجلس الإدارة. وأشار بيان الشركة بأنه تم تعيين احمد جبر عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن شركة أي ون التجارية.

وأصبح تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي: خالد الصالح رئيس مجلس الإدارة وعادل العوضي نائب الرئيس، وأما باقي الأعضاء فهم عبدالله اشكناني وفهد الملا واحمد جبر.

بدران: تحسن أسواق الأسهم أثر سلباً على الذهب

قال جعفر بدران الرئيس التنفيذي لشركة RJA للاستشارات أن ارتفاع أسعار الأسهم والسندات على المستوى العالمي أدت إلى عزم تفاعل المستثمرين مع الذهب حيث أنه من الأمور المعروفة عالميا في أسواق حدوث انخفاض في أسعار السندات والصكوك العالمية فإن المستثمرين يلجأون إلى الاستثمارات البديلة ولعل الذهب واحدة من تلك الاستثمارات لذا فإن ابتعاد المستثمرين عن الذهب أدى إلى انخفاض أسعاره.

هذه الشركات بنوعها وإدارتها وكفالتها لدى الغير، وتأسست المغاربية في ديسمبر 2005، ومن أهم ملاكها محمد الخرافي، محمد عبدالحسن الخرافي وأولاده، شركة مينا العقارية، شركة الامتياز للاستثمار، وشركة غفار للاستثمارات العقارية.